

سياسات التحرير و الاصلاح الاقتصادي في الجزائر

أ. بطاهر علي*
جامعة الشلف

RESUME

Après la chute des prix du pétrole en 1986, il s'est avéré que l'économie algérienne est incapable de réaliser un taux de croissance qui crée sa propre richesse en dehors des hydrocarbures. Pour cela et à partir de 1989 l'état s'est engagé dans des réformes structurelles profondes de l'économie (réformes des prix, de la fiscalité, de la politique monétaire, du commerce extérieure, des investissements...etc.) destinées à rendre les agents économiques plus compétitifs. L'état s'est aussi engagé dans l'application des programmes conçus par les institutions monétaires et financières internationales FMI et BIRD.

مقدمة:

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الاخيرة من عقد الثمانينات من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقص العملات الاجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات بالاضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وماتشكله من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على

* ماجستير علوم إقتصادية بدرجة أستاذ مساعد مكلف بالدروس بجامعة الشلف.

الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي وكل هذه الصعوبات دفعت بالدولة الجزائرية الى وضع استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تصحيح الاختلالات السعرية وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق وسياسات التحرير.

ولقد بدأت السلطات العمومية منذ بداية التسعينيات بتطبيق هذه الإصلاحات على نطاق واسع. مما يعتبر تراجعاً عن السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاث عقود والتي ركزت على أهمية القطاع العام في عملية التنمية واتباع سياسة حمائية موجهة للداخل بالإضافة إلى سياسة الدعم الواسع، الأمر الذي نتج عنه في النهاية اختلالات اقتصادية كبيرة.

وعقب ذلك اتخذت الحكومة عدة قرارات هامة لتخفيض عجز الميزانية وامتلاك درجة أكبر من التحكم في السياسة المالية إذ قامت بتحرير أسعار الفائدة وإصلاح النظام المصرفي مع القيام بإنشاء نظام جديد لسعر الصرف حيث أصبح تحديده يخضع لقوى السوق. وفي نفس المجال قامت السلطات العمومية بإصدار القانون اللازم لإخضاع شركات القطاع العام لقوى السوق وظروف المنافسة وبما يسمح ببيع بعض وحداته للقطاع الخاص. هذا، ويعتبر تحرير الأسعار والتجارة الخارجية فضلاً عن تسهيل موافقات الاستثمار من الموضوعات التي تم ومازال يتم تدعيمها بشكل كبير حتى الآن.

وفي إطار الإصلاحات التزمت الدولة بالتكفل بالانعكاسات الاجتماعية التي كان متوقفاً ألا تخلو منها مثل هذه التعديلات خاصة على فئات الدخل المحدود.

وبناء على ذلك، حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياساتها الإصلاحية من خلال موافقة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع الجزائر كمقدمة لعقد اتفاقيات مكاملة لها تتعلق بإعادة هيكلة جزء من الديون في السابق ثم إعادة جدولتها إعتباراً من 1994. ويبقى أن نعرف إذا استطاعت هذه التدابير المتخذة من دعم الإقلاع الاقتصادي المنشود.

أولاً: الاتفاق مع الجهات الدولية

1- الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي: نظراً للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي، حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80 % من حصيللة الصادرات، وتطورت خدمة الديون من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 ملايين دولار سنة 1987 إلى 7 ملايين دولار سنة 1989 إلى أكثر من 9 ملايين دولار سنة 1992 وأكثر من 9.05 مليار دولار سنة 1993⁽¹⁾، مما تطلب لجوء الجزائر لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول منهما على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية.

وقد بدأ دور الصندوق يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989 الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق فأكدت على: " المضني

في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف " (2)، كما أكدت رسالة الحكومة بأن العنصر الاساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص.

وقد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989، والاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة وعلى ضوء تلك تدعيم طرح الصندوق في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الاجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمسة بنوك تجارية

أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان في جوان 1991، وجاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات مثل اعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الادارية والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الاسعار وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، كما اتخذت اجراءات لاصلاح نظام الاجور وتغيير سياسة الاعانات ونظم الدعم والغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة كما

توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية... (3).

وعكس اتفاق جوان الذي أبرم في سرية تامة فان الاتفاق الذي أبرم في بداية 1994 والذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة من 1 أفريل 1994 الى 31 مارس 1995، واتفاق آخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التكييف الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة (31 مارس 1995 - 1 أفريل 1998)، كما تم في عام 1994 ثم في نهاية شهر ماي 1996 امضاء اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك العالمي لمدة سنتين.

2- الاتفاق مع نادي باريس: توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي في عام 1994 الى نادي باريس، حيث اجتمعت مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية، والمجموعة الاقتصادية الاوروبية، وممثلين عن بعض بنوك التنمية الجهوية المعنية، واتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لاجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت الجزائر اتخاذها، ومحاولاتها المستمرة لتطوير السياسات النقدية والمالية، والتزامها بتعهداتها اتجاه الجهات الدولية في ضوء الحدود الممكنة. والجزائر في نظر الدائنين لها مصادر كبيرة وطاقة اقتصادية وبشرية معتبرة. وتمثل الديون القابلة لاعادة الجدولة لدى نادي باريس الديون العمومية المتوسطة والطويلة الاجل الممنوحة من طرف الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات او المؤسسات الدولية وتتعلق:

- بأقساط الدين والفوائد المستحقة وغير المدفوعة قبل تاريخ 31 مارس 1994
- وأقساط الدين التي تستحق خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 الى 31 ماي 1995
- الفوائد المستحقة خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 الى 31 أكتوبر 1994
- وكانت طريقة تسديد الديون التي تمت جدولتها والتي تبناها الدائنون هي طريقة التسديد المختلط وتتضمن⁽⁴⁾:
- التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة.
- مدة العفو تقدر ب 4 سنوات على الاكثر
- التسديد يبدأ مع انتهاء فترة الاعفاء المقدرة ب4 سنوات أي ابتداء من 31 ماي 1998
- وكذلك بعد موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض الموسع، أبرمت الجزائر في جويلية 95 اتفاق ثاني لاعادة جدولة ديونها مع نادي باريس ومست إعادة الجدولة:
- أقساط الدين المستحقة خلال الفترة الممتدة ما بين 1 جوان 1995 الى 31 ماي 1996
- الفوائد التي تستحق خلال الفترة الممتدة ما بين 1 جوان 1995 الى 31 ماي 1996
- والديون التي أعيد جدولتها يتم تسديدها خلال 25 دفعة سداسية خلال الفترة الممتدة بين 1999 – 2011.

وتقدر الديون العمومية التي أعيد جدولتها خلال 1994-1995 مع نادي باريس بأكثر من 13 مليار دولار.

3- الاتفاق مع نادي لندن: إذا كانت إعادة جدولة الديون العمومية من صلاحيات نادي باريس، فإن الديون الخاصة (البنكية) تم معالجتها في نادي لندن، الذي يضم لجان تمثيلية للدائنين الخواص (البنوك). وفي هذا الاطار تقدمت الجزائر بصفة رسمية بطلب اعادة جدولة للديون الخاصة في (أكتوبر 1994) لدى هذا النادي.

وبعد اجتماع محافظ بنك الجزائر مع ممثلي البنوك الخاصة بفرنسا، تم انشاء لجنة تنسيق تضم ستة بنوك، ترأسها الشركة العامة الفرنسية ويقف وراء هذه اللجنة التمثيلية أكثر من 200 مؤسسة مالية

دائنة للجزائر وبعد مفاوضات شاقة تم اتفاق اعادة جدولة حوالي 3مليار دولار من الديون الخاصة مع نادي لندن في جوان وجويلية 1996 وهي تتمثل في المستحقات التي تغطي الفترة من مارس 1994 الى غاية ديسمبر 1999⁽⁵⁾ وهذا المبلغ لم يحظ بمعالجة وحيدة، لان جزء منه يشتمل الديون التي كانت موضوع اعادة تمويل سابقة ومن ثم كانت المعالجة كالتالي⁽⁶⁾:

- مبلغ 2.1 مليار دولار، الذي لم يكن موضوع اعادة تمويل سابق، تمت اعادة جدولته على اساس فترة استحقاق 15.5 سنة منها 6.5 فترة عفو.

- مبلغ 1.1 مليار دولار كان موضوع اعادة تمويل مع القرض الليوني وقروض الايجار مع اليابان سابقا، ومن ثن تمت اعادة جدولته بشروط

أقل ملائمة مقارنة مع المبلغ الاول، حيث منحت فترة استحقاق ب12.5 سنة منها 6.5 سنة فترة عفو.

ثانيا: السياسات الاقتصادية المتبعة

لقد تبنت الدولة الجزائرية برنامجا اصلاحيا كثيفا من أجل اعادة النظر وتعديل سياساتها الاقتصادية.

فقامت بترتيب مجموعة أولى من السياسات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهي تتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية بغرض الحد من السياسة المالية التضخمية والسماح لكل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالتغير مع قوى السوق حتى يؤدي ذلك الى تحسين ميزان المدفوعات. ومجموعة ثانية من هذه السياسات تم تبنيها بالاتفاق مع البنك الدولي وهي موجهة لتحقيق اقتصاد حر يمتاز بالكفاءة الديناميكية وخفض من سياسات تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية التي كانت تؤدي الى الاختلالات وتمنع الحوافز وتقلل من قدرة القطاع الخاص.

1- السياسة النقدية: قبل عملية الاصلاح الاقتصادي كان عجز الميزانية الكبير يتم عن طريق الاصدار النقدي من البنوك مما أدى بالتالي الى رفع معدل التضخم وعدم توازن الحساب الخارجي مع وجود اختلالات تتعلق بتدفقات الائتمان والاستثمار وبالتالي تشجيع هروب رأس المال. وفي هذا السياق يمكن القول أنه لايمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة، وذلك للتداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى (7).

وكجزء من الترتيبات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي تم تطبيق اصلاحات واسعة في كل من سياسي سعر الفائدة ومنح الائتمان، مما أدى بالتالي الى دعم السياسة المالية مع التحكم في التوسع النقدي داخل الاقتصاد، وذلك بتحديد معدل نمو الكتلة النقدية M2، وحيث أن هذه الاخيرة ترتبط مباشرة بالتغير في الممتلكات الخارجية والداخلية الصافية، فانه يمكن الاشارة أن التخطيط بمفهوم صندوق النقد الدولي يشير مباشرة الى الحد من التوسع في القروض الداخلية. في الحقيقة فانه يتم البحث عن رفع احتياطات الصرف لأجل دعم سعر صرف الدينار الذي تم تخفيضه لتقليل من الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازية.

ورافق الاجراءات النقدية اتباع تسيير مالي صارم يضبط المالية العامة خلال فترة التسوية، وكذا ترقية النظام الجبائي بجعله مرنا وفعالا ومحاربة الغش والتهرب الضريبي الشئ الذي يبعد السلطات العمومية من اللجوء الى التمويل بالعجز مما يمكن من اتباع سياسة نقدية صارمة و بمعدلات فائدة حقيقية موجبة دائمة مما يحث الاعوان الاقتصاديين لزيادة مدخراتهم وتشجيع الاستثمار الانتاجي وتوزيع أمثل للموارد المالية.

كما تم التحسين من أدوات السياسة النقدية بادخال أداة نظام الاحتياطي القانوني الاجباري سنة 1994 لتنمية امكانيات مراقبة السيولة النقدية بتسقيف اعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف بنك الجزائر واستخدام وسيلة الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية التي كانت نقطة استهداف منذ ماي 1995، كما تم ادخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية وهذا بشكل مزايدات القروض لسحب الارصدة الفائضة لدى البنوك كأداة رئيسية للتحكم في عرض

النقود، ومراجعة اجراء المزايدات للسندات للحساب الجاري والعمل على تسهيل عمليات السوق المفتوحة في 1996

2-اصلاحات الصرف الاجنبي: كان التحديد الاداري للدينار قبل الاصلاحات الاقتصادية ظاهرة مألوفة، كما أن هذا التحديد لا ينسجم كلية مع تدهور القيمة الداخلية له، فأدى السعر المرتفع وغير الحقيقي للدينار الجزائري لعجز الحساب الجاري الخارجي للدولة، ولقد ساعد ذلك على ظهور سوق موازية للعملة الاجنبية، حيث ما فتى سعر صرف الدينار بها يفوق نظيره في السوق الرسمية.

وتهدف برامج التثبيت على مستوى سوق الصرف الى توحيد سعر الصرف الرسمي والموازي حتى يصبح سعره يتم عن طريق العرض والطلب. وذلك بإمكانه المساعدة على توجيه تحويلات غير المقيمين عبر القنوات الرسمية، فضلا عن تطهير التبادلات الخارجية وكذلك يهدف الى ازدياد شفافية نظام الصرف.

ومنذ بداية اصلاح سوق الصرف كانت هناك مرحلة أولى تحضيرية وقائية بغرض منح المؤسسات الوسائل الأساسية لتنفيذ عملياتها الخارجية. وتتميز هذه المرحلة في انشاء الميزانيات بالعملة الصعبة وبدأ في تطبيق هذا البرنامج سنة 1990⁽⁸⁾. ثم بعد ذلك جاءت المرحلة الثانية التي تتمثل في تخفيض القيمة الخارجية للدينار، فكان برنامج التثبيت لعام 1991 يهدف لتخفيض 25 % من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية. وبعبارة أخرى تخفيض الدينار كان يهدف الى جعل 1 دولار أمريكي يعادل 31 دينار جزائري وبالموازاة مع ذلك كان الاتفاق يهدف لتحقيق قابلية تحويل الدينار من أجل الممارسات التجارية.

أما في الواقع فإن التخفيض للعملة كان أقل مما هو مرغوب حيث أصبح 1 دولار أمريكي يعادل 22.5 دينار جزائري انطلاقا من سبتمبر 1991 . أما بخصوص عمليات قابلية تحويل الدينار فقد أجلت بسبب ضعف احتياطات الصرف آنذاك.

جدول رقم(1) سعر صرف دولار /دينار خلال الفترة 1991/1988

الفترة	1988/12	1989/12	1990/12	1991/03	1991/09
الدولار الواحد مقابل الدينار	6.73	8.03	12.2	17.8	22.5

المصدر: بنك الجزائر

وفي 1994 وخلال السنة الأولى من بداية استعمال برنامج التعديل الهيكلي تم حدوث انخفاض لقيمة الدينار الجزائري كمايلي:
 الانخفاض الأول وتم في أبريل 1994 وتقدر قيمته 50 % من قيمة الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي الذي انتقل من 24 دينار الى 36 دينار وذلك بهدف إيجاد التوازن الخارجي الذي يؤدي الى تحضير الشروط الضرورية لتحرير التجارة الخارجية.

ثم حدث تخفيض ثاني في الدينار في سبتمبر 1994 وأصبح الدولار الأمريكي يعادل 41 دينار جزائري وكذلك في غضون عدة أشهر العملة الوطنية فقدت 70 % من قيمتها خلال فترة التعديل الهيكلي والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2) تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار
خلال الفترة 1993/1998

الفترة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
دولار مقابل دينار	24.1	42.9	52.2	56.2	58.4	60.6

المصدر: بنك الجزائر

كان عام 1994 البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار نتيجة تحرير مدفوعات الاستيراد خلال هذه السنة، وقابلية تحويل الدينار له اثر محسوس على تثبيت وتحديد سعر الصرف على ضوء العرض و الطلب.

وفي عام 1995 أصبح من الممكن استعمال العملة الصعبة بالسعر الرسمي لأغراض النفقات المتعلقة بالتعليم والصحة ونفس الاجراء اتخذ بالنسبة لنفقات السياحة خلال 1997.

وتم انشاء في بداية 1996 سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنهم، كما تم الغاء نظام الحصص المحددة ابتداء من جانفي 1996 وذلك الخطوة الأولى في اتجاه نظام تعويم الصرف. والسماح باقامة مكاتب للصرف بالعملة الصعبة في ديسمبر 1996.

ان عملية تحويل الدينار ساعدت على ترقية محيط ملائم للاستثمار الاجنبي، في جو مستقر لسعر صرف فعلي وحقيقي بالاضافة الى حصول المستثمرين الأجانب على ضمانات لتحويل أموالهم وأرباحهم الى الخارج.

وفي الخلاصة يمكن القول ان نظام الصرف عرف عدة تطورات متتالية منتقلا من نظام سعر الصرف الثابت الى نظام التعويم الموجه ليصبح ابتداء من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر صرف ما بين البنوك.

3- سياسة الميزانية: تمثل سياسة الإصلاح المالي أحد المحاور الرئيسية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تستهدف السيطرة على عجز الميزانية العامة للدولة، والذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري، والذي كان يمول بصفة أساسية عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي كما يجاوز المدخرات المحلية وكذلك الاقتراض من الخارج مما أدى الى تزايد المديونية الخارجية وارتفاع معدلات خدمة الدين الخارجي وكما انعكس على زيادة حدة التضخم، وزيادة أعباء خدمة الدين الداخلي والخارجي ومن ثم انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية.

اتخذت الدولة مجموعة من الاجراءات الفعالة لزيادة الإيرادات العامة وترشيد الانفاق العام مع الاخذ في الاعتبار أن العلاج الحقيقي لعجز الميزانية يكمن في زيادة الانتاج ورفع مستوى الانتاجية وزيادة النشاط الاقتصادي والانتاج الوطني. وفي ما يلي نتناول أهم الاجراءات المالية التي تم اتخاذها خلال فترة الإصلاحات الهيكلية:

- ادخال اصلاحات ضريبية على المنظومة الاقتصادية بهدف انعاش الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق ادخال نظام الرسم على القيمة المضافة والذي تضمن أربع معدلات وهي 7% ، 13% ، 21% ، 40% ، وكل معدل يطبق على قائمة معينة من المنتجات ولكن قانون المالية لعام 1995 ألغى المعدل المضاف (40%) ، كما تم تعديل المعدل المخفض الى 14% في قانون المالية لعام 1997 ، بينما

في قانون المالية لسنة 2001 تم اعادة هيكلة معدلات الرسم على القيمة المضافة حيث أصبح يشمل معدلين فقط، المعدل المحفّض ب7% والمعدل العادي 17% ويندرج هذا التعديل في اتجاه زيادة تبسيط الرسم على القيمة المضافة وتخفيض تكلفة الاستثمار⁽⁹⁾ وقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة وتقليص الاعفاءات الضريبية.

- ادخال الضريبة على الدخل الاجمالي بتطبيق جدول متصاعد.
 - ادخال الضريبة على أرباح الشركات بتطبيق معدل عادي قيمته 42% الذي أصبح فيما بعد 38% ثم خفض الى 33% عام 1999، ومعدل محفّض 5% للأرباح المعاد استثمارها ثم ارتفعت النسبة الى 33% سنة 1995 نتيجة التهرب الضريبي اذ يصعب على ادارة الضرائب

- مراقبة تلك العملية⁽¹⁰⁾. ولكن ذلك المعدل 33% انعكس سلبا على مدى تحفيز المؤسسة لاعادة استثمار أرباحها ولذلك تم تخفيض ذلك المعدل الى 15% وفق المادة 14 من قانون المالية لسنة 1999⁽¹¹⁾.

وفي اطار الحد من استهلاك بعض السلع تم رفع الضريبة على كثير من السلع مثل الدخان والخمور وذلك على أساس ثابت ومحدد خارج نطاق ضريبة المبيعات، كل هذه التعديلات ساهمت في تحسين ايرادات الرسوم على السلع والخدمات وتحقيق ايرادات اضافية عن طريق الرسوم الجمركية نتيجة ارتفاع المبادلات مع العالم الخارجي، وعرفت الضرائب المباشرة تحسنا ملحوظا نتيجة انتعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وكذلك تم إلغاء المعاملة التفضيلية للقطاع العام، وخفضت الرسوم الجمركية تدريجياً من حد أقصى 60% إلى 50% ليصل 45% سنة 1997 بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية وبما يقلل من احتلال التسعيرة بالإضافة إلى مساعدة عمليات تحرير التجارة الداخلية والخارجية.

أما في إطار تطور النفقات العمومية فيلاحظ مايلي:

انخفاض نفقات التسيير خلال فترة الإصلاح الهيكلي حيث انتقلت النفقات من 33.6% من الناتج الداخلي الاجمالي سنة 1993 إلى 31.5% من الناتج الداخلي الاجمالي سنة 1998، وإذا أخذنا بعين الاعتبار تخفيض العملة الوطنية و تأثيرها على الأسعار فان الانخفاض الفعلي لنفقات التسيير العمومية يقدر بـ 10.5% خلال الفترة الممتدة بين 1993-1998.

ومن النفقات التي تم تقليصها رواتب عمال الوظيف العمومي التي أصبحت تمثل 40% من ميزانية التسيير في سنة 1998 بعدما كانت تمثل 42% من الميزانية خلال سنة 1993، بحيث تم تخفيض التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية.

كذلك تم تخفيض نفقات التحويلات الجارية فبعدما كانت تمثل 39% من ميزانية التسيير خلال سنة 1993، أصبحت بعد ذلك تمثل 30% من الميزانية خلال سنة 1998. حيث قامت الحكومة بتخفيض الدعم تدريجياً على كثير من السلع مثل القمح، الفرينة، الزيت، السكر، الغازوال، البروبان... الخ.

أما بخصوص نفقات التجهيز فقد انتقلت من مبلغ 101.6 مليار دينار جزائري في سنة 1993 إلى 211.9 مليار دينار جزائري في سنة 1998. لكن بالقيمة فقد انخفضت نفقات التجهيز حيث كانت تمثل 26%

من ميزانية الدولة و 8.7% من الناتج الداخلي الاجمالي في سنة 1993 وأصبحت بعد ذلك تمثل 24% من الميزانية و 7.6% من اجمالي الناتج الداخلي في سنة 1998.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار تخفيض الدينار الجزائري وتأثيره على الأسعار فان الانخفاض الحقيقي لنفقات التجهيز يقدر ب 16% مقابل 10.5% لنفقات التسيير في سنة 1998.

ويعتبر عجز الميزانية من العناصر الرئيسية في برنامج التثبيت المتبع من طرف الدولة. وقد تم تخفيض العجز في الميزانية من عجز يقدر 100.6 مليار دينار جزائري في سنة 1993 الى فائض قدره 66.2 مليار دينار في سنة 1997 وبمعنى اخر تحول عجز الميزانية والمقدر ب 8.7% من الناتج الداخلي الاجمالي في سنة 1993 الى فائض في الميزانية قدره 2.4% من الناتج الداخلي الاجمالي في سنة 1997. كما يشير بذلك الجدول التالي:

جدول رقم (3) تطور الرصيد الاجمالي للخزينة (مليار دينار)

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الرصيد الاجمالي للخزينة	100.6-	65.4-	28.4-	74.9	66.2	108.1-	16.5-	398.8	171

المصدر: احصائيات مالية دولية - صندوق النقد الدولي

ويلاحظ من الجدول عودة العجز للميزانية خلال سنة 1998 بسبب التدهور الكبير في أسعار المحروقات، حيث انخفض سعر البرميل من 19.47 دولار أمريكي سنة 1997 الى 12.95 دولار أمريكي سنة 1998، حيث انخفضت ايرادات الجباية البترولية بمعدل 28% مما أحدث عجزا جديدا في

الميزانية العمومية قدره 108.1 مليار دينار جزائري سنة 1998 أي حوالي 4% من الناتج الداخلي الاجمالي. وهذا الوضع يبين هيمنة الحماية البترولية في الهيكل الضريبي فهي تمثل موردا رئيسيا لخزانة الدولة، الا أن هذا الوضع لا يساهم في فعالية النظام الضريبي، بحيث أن تقديرات هذا المورد لا تتركز على عوامل داخلية بل هي رهينة عوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار المحروقات التي تخضع للتعليمات السعرية في الأسواق الدولية بالاضافة الى عدم استقرار الدولار الامريكى المستخدم كأداة تسوية في ذلك القطاع⁽¹²⁾.

رغم أن هدف الاصلاح الضريبي كان احلال الجباية النفطية بالجباية العادية الا أن هذه الاخيرة نجدها ما فتئت تتعزز وتندعم كما يبينها الهيكل التالي:

جدول رقم (4) هيكل الجباية العائدة للدولة في الفترة 1993 - 2000

السنة البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الجبابة النفطية	179.2	222.1	336.1	507.8	570.7	348.7	560.1	720.0
الجبابة غير النفطية	121.4	170.7	244.5	290.6	317.8	342.5	343.7	362.4
مجموع الجبابة	300.6	392.8	580.7	748.4	887.8	721.2	903.8	1082
نسبة الجبابة غير النفطية %	40.4	43.5	42.11	38.83	35.80	47.49	38.03	33.48

المصدر: النظام الجبائي الجزائري لقدي عبد المجيد

4- تحرير التجارة الخارجية: قامت الحكومة بتحرير التجارة الخارجية بشكل كبير على الرغم من بقاء كثير من العوائق غير التعريفية مع ارتفاع الجمارك على كثير من الواردات. وبرنامج تحرير التجارة الخارجية بدأ بشكل تدريجي حيث جسده أولا قانون 88-29 الذي أعطى مرونة أكثر في مجال التجارة مع الخارج.

وقد تدعم اتجاه إعادة تنظيم التجارة الخارجية بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي يسمح باللجوء الى الوسيط من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية وتجارة الاستيراد، حيث أقر بنك الجزائر لكل شخص مادي أو معنوي له صفة التاجر أن يقوم بالاستيراد في كل السلع دون اتفاق أو تصريح مسبق ماعدا القيام بتوطين العملة لدى بنك وسيط معتمد (13).

ولكن في سنة 1992 ونتيجة الاختلالات المالية قامت السلطات العمومية بتشديد القيود على الصرف الأجنبي وتقليص حجم الواردات، كما وضعت قواعد صارمة على التمويل، بحيث المعاملات التي تزيد قيمتها عن 100000 دولار (14) أصبحت تخضع لموافقة اللجنة الخاصة. كما أصدرت السلطات تعليمات تحرم الواردات التي ليست لها أولوية في تسهيلات النقد الاجنبي.

ودائما في اتجاه تحرير التجارة الخارجية تم في سنة 1994 الغاء نظام المراقبة الثقيل، كما ألغي نظام العلاوة الادارية لموارد العملة الصعبة المنشأ سنة 1992 وهذا لاستيراد المنتوجات المسموح بها وأصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة حسب احتياجاتهم واستيراد كل المواد ما عدا بعض المواد التي يكون استيرادها ممنوعا بصفة مؤقتة، غير أن قائمة هذه المواد تم الغاؤها مع نهاية سنة 1994 (15) ويعتبر الآن نظام التجارة الخارجية معفى من كل القيود الكمية.

وتم تعديل هيكل التعريفية الجمركية لكي تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بجانب هدفها المالي بحيث بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي عام (94-95) تم تخفيض خلال سنة 1996 المعدل الأعظمي للرسوم الجمركية من

60% إلى 50% ثم بعد ذلك إلى 45% في أول جانفي 1997 كما خفض عدد هذه الحقوق، مع بقاء بعض السلع خارج هذا النطاق كالكحوليات والدخان وسيارات الركوب الفردية النفعية، ومن المتوقع الاستمرار في سياسة تخفيض التعريفات الجمركية في السنوات القليلة القادمة لتتوافق بالكامل مع مشروع الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية (OMC).

5- تحرير الأسعار: في نطاق سياسات التحرير المتبعة من طرف الدولة الجزائرية تم تحرير الأسعار بشكل كبير خلال سنوات التسوية الاقتصادية. والبداية كانت بمراجعة نظام الأسعار من خلال قانون 89-12 المتعلق بالأسعار، وهذا القانون يفرق بين نوعين من الأسعار وهما:

- الأسعار الإدارية: وهي خاضعة لإدارة الدولة وتهدف إلى تدعيم القدرة الشرائية للأفراد والنشاط الانتاجي ويتم ضبطها عن طريق تحديد الأسعار القصوى وأسعار الهامش.

- الأسعار الحرة: وهو ما يعرف بنظام التصريح بالأسعار، من خلاله يصرح الأعوان الاقتصاديين بالمنتجات والأسعار المرغوبة لدى المصالح التجارية ويتعين على الأعوان الالتزام بتلك الأسعار وهي موجهة لتحسين عرض السلع عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار.

ويمكن القول أن نظام الإعانات المعمم هذا والذي وصلت نسبته إلى 5% من الناتج الداخلي الإجمالي كان ينطوي على مساوئ عديدة منها⁽¹⁶⁾.

- تراكم المخزون الموجه إلى المضاربة وندرة عامة لمختلف السلع المدعمة.

- ظهور السوق الموازية وبيع المنتج في النهاية الى المستهلك بسعره الحقيقي اقتصاديا أو أكثر وبالتالي فاعانات الاستهلاك كانت تتجه مباشرة الى تجار السوق الموازية في شكل فارق أسعار
- بين السعر المدعم والسعر الحقيقي وليس الى المستهلك وهذا في كثير من الأحيان.
- اتساع حجم التهريب للمواد المدعمة وبكميات كبيرة الى الدول المجاورة. وفي سياق مواصلة اصلاح نظام الأسعار صدر في جانفي 1995 الأمر 95-06 الذي يهدف الى تحرير أسعار السلع والخدمات وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة وفي نهاية 1997 تم الغاء كل الدعم على المنتوجات الغذائية والطاقوية فأدى ذلك الى ارتفاع هذه الأسعار بمعدل 100% وهذا ما نجم عنه تحرير معظم الأسعار ورفع الدعم عن معظم السلع فارتفعت أسعار المنتوجات الغذائية والبتروولية التي كانت مدعمة الى حوالي 100% خلال سنة 94-95 و60% خلال 95-96 وفي نهاية عام 97 تم الغاء كل الدعم على المنتوجات الغذائية والبتروولية لتتماشى مع الأسعار العالمية.
- ويتميز المرور من الأسعار التي تخضع للنظام الاداري (الاسعار القسوى وأسعار الهامش) الى أسعار النظام الحر بسرعة مذهلة كما يشهد على ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (5) تطور أنظمة السعر (بالنسبة المئوية)

1994	1991	1989
------	------	------

14.8	28.3	90.0	1- الأسعار الادارية
12.4	21.3	/	1-1 الأسعار القسوى
2.4	7.0	/	1-2 أسعار الماش
85.2	71.7	10.0	الأسعار الحرة
100.0	100.0	100.0	المجموع

المصدر: وزارة المالية

وكان لابد أن يكون لاجراءات ارتفاع الأسعار العالمية انعكاس بالغ الأثر على الفئات الاجتماعية المختلفة وخصوصا ذات الدخل الضعيف، لذلك فان السلطة لجأت الى احداث نظام تعويضات للحماية الاجتماعية الذي انطلق في الواقع خلال سنة 1992⁽¹⁷⁾، غير أنه عرف سوء تنفيذ وكان جد مكلف للخرزينة (2 % من الناتج الداخلي الاجمالي) مما استدعى استبداله ببرنامج آخر سنة 1993 يتم بموجبه تشغيل الأشخاص المعنيين لأوقات محدودة في أشغال ذات نفع عام ببلديات الاقامة لقاء تقديم تعويض أقل من الحد الأدنى للأجور يهدف الى تخفيف آثار رفع دعم الأسعار وتخفيض قيمة الدينار، وكذلك منح الأشخاص المعطوبين بدون عمل والأشخاص الذين تجاوز سنهم 60 سنة وبدون دخل منحة جزافية للتضامن تقدر ب600 دينار بالاضافة الى 120 دينار على كل فرد للاعالة، و أيضا منح تعويض التأمين على البطالة للأفراد الذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية، وهذا ما يسمى ببرنامج الشبكة الاجتماعية ويلاحظ أن المستفيدين منه هم أساسا البطالين والفئات المحرومة باعتبارهم أكثر المتضررين.

6- ميزان المدفوعات: ميزان المدفوعات هو المرآة التي تعكس الوضعية الاقتصادية للبلاد تجاه العالم الخارجي، ولقد كانت وضعية الجزائر تتميز بنوع من

التوازن الى غاية 1986، حيث أدى تراجع أسعار المحروقات (التي تمثل قيمتها حوالي 96% من اجمالي الصادرات)، واقتراب آجال تسديد الديون الخارجية وتزايد خدمة الدين في قيمة الصادرات الى ظهور أزمة خانقة أحدثت عجزا مزدوجا في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات. فأصبح البحث عن اعادة التوازن الخارجي من بين الأولويات الرئيسية في برنامج التثبيت الاقتصادي.

ففي مجال الصادرات يوضح الجدول المقابل أن إيرادات الدولة انتقلت من 9.6 مليار دولار أمريكي سنة 1989 الى 12.4 مليار دولار سنة 1991 نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، ثم بدأت تعاود الانخفاض لتستقر عند 10.4 مليار دولار أمريكي سنة 1993. وقد نتج عن هذا الوضع تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي اثر تدني الواردات في مختلف المدخلات التي يحتاج اليها الجهاز الانتاجي الذي يظل خاضعا لهيمنة السوق العالمية.

جدول رقم (6) تطور الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)

1994	1993	1992	1991	1990	1989	
8.9	10.4	11.5	12.4	12.9	9.6	الصادرات
9.2	8.0	8.3	7.8	9.8	9.5	الواردات
0.3-	2.4	3.2	4.2	3.1	0.1	الرصيد

المصدر: صندوق النقد الدولي.

أما بالنسبة للمديونية الخارجية التي لجأت اليها الجزائر. مافتتت تعمل علتزايد التوترات على مستوى التوازنات المالية الخارجية وخصوصا تزداد صعوبة ادارتها عند اقتراب آجال تسديد الدين وقد بلغت هذه النسبة 87.5% سنة 1993. ويعني هذا أن معظم الجهد الاقتصادي المتمثل في الإيرادات المالية التي تحصل عليها الدولة تتحول الى الخارج دون مقابل من السلع والخدمات.

وبعبارة أخرى أصبحت الجزائر تدفع ما يعادل مديونيتها الخارجية كل ثلاث سنوات كخدمات ديون فقط. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (7) تطور المديونية الخارجية (مليار دولار أمريكي)

1993	1992	1991	1990	1989	
26.4	26.1	27	26.7	26.1	المديونية الخارجية
9.1	8.8	9.2	8.6	6.6	خدمة الدين
87.5	76.5	74.2	66.7	68.8	نسبة خدمة الدين/الصادرات

المصدر: صندوق النقد الدولي .

ان الوضعية الاجمالية الخارجية لم تتوقف عن التحسن منذ سنة 1994 كنتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية الخارجية والمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد اعادة جدولة ديونها الخارجية وكذلك تحسن أسعار النفط في السوق الدولية حيث أنها تمثل 96% من الصادرات الوطنية، فالحساب الجاري حقق فائضا سنتي 97/96 قدره 1.2 مليار دولار و 2.6 مليار دولار أمريكي على التوالي وذلك رغم العجز المسجل خلال السنة الموالية (98) والمقدر 0.9 مليار دولار وذلك لانخفاض أسعار المحروقات من جهة والزيادة النسبية في خدمة الدين الخارجي من جهة ثانية.

1/6- خدمة الدين الخارجي: ان المتتبع لتطور خدمة الدين الخارجي يلاحظ الانخفاض المحسوس لمؤشر خدمة الدين خلال الفترة التي أعقبت عملية اعادة الجدولة، فالمعطيات الكمية في الجدول أدناه تبرز أن خدمة المديونية انخفضت لأول مرة الى حدود 4.5 مليار دولار أمريكي سنة 1994 أي نسبة 47، بمعنى أنها تقلصت تقريبا الى النصف بعدما كانت تراوح 9 مليار دولار خلال الفترة (1990-1993) أي بنسبة تقارب 75% ، ثم انخفضت عام 1996 الى

حدود 30.7 لتسجل ارتفاعا نسبيا عام 1998 حيث بلغت خدمة الدين 5.2 مليار دولار أي معدل 47.5% و 5.1 مليار دولار أي مايعادل تقريبا 40% في سنة 1999 ويرجع ذلك حسب رأي الباحث الى عاملين أساسيين:

جدول رقم (8) : تطور المديونية الخارجية للفترة (1994-2001)

(مليار دولار أمريكي)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
22.3	25.3	28.3	30.5	31.2	33.7	31.6	29.5	المديونية الخارجية
4.5	4.5	5.1	5.2	4.5	4.3	4.2	4.5	خدمة الدين
22.3	20	39.2	47.5	31.7	30.7	38.8	47.2	نسبة خدمة الدين/صادرات %

المصدر: صندوق النقد الدولي

- الأول هو انخفاض أسعار البترول.
- والثاني ارتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع، وذلك رغم تراجع أقساط الفائدة عام 1998.

أما نسب 20% و 22.5% المسجلة على التوالي في سنتي 2000

و 2001 فهي نسب تتوافق مع الحد المقبول عالميا والمقدر ب 30%.

2/6- الاحتياطات الدولية: لقد عرفت الاحتياطات الدولية تحسنا غير مسبوق وذلك نظرا للعوامل الخارجية المساعدة، فإعادة الجدولة وتحسن أسعار

المحروقات حيث تجاوز متوسط سعر البرميل أكثر من 19 دولار أمريكي خلال سنتي 1996/1997، مما سمح للجزائر برفع احتياطياتها الدولية.

ان الاحتياطات التي كانت أقل من 2 مليار دولار لمدة ثماني سنوات التي سبقت برنامج التثبيت (أي من سنة 1986 الى 1993) عرفت تحسنا غير مسبوق بسبب العوامل الخارجية المساعدة، فاعادة الجدولة وتحسن أسعار المحروقات حيث تجاوز متوسط سعر البرميل أكثر من 19 دولار أمريكي خلال سنتي 1997/1996 سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية حيث انتقلت من 2.7 مليار دولار سنة 1994 الى 4.4 مليار دولار سنة 1996 ، ثم لتبلغ سنة 1997 ثمانية مليار دولار رغم التراجع النسبي خلال سنتي 1999/1998 حيث بلغت على التوالي 6.8 مليار دولار و 4.4 مليار دولار وذلك بسبب تراجع أسعار المحروقات من جهة وارتفاع خدمة الدين من جهة ثانية. وزاد نمو هذه الاحتياطات ليصل 18.0 مليار دولار في سنة 2001 مقابل 11.9 مليار دولار أمريكي سنة 2000 و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (9) تطور احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي الفترة
1988-2001 الوحدة مليار دولار أمريكي .

سنوات	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01
احتياطات صرف أجنبي	0.9	0.8	0.7	1.6	1.5	1.5	2.7	2.0	4.4	8.0	6.8	4.4	11.9	18.0
الاحتياطات بالشهر/صادرات	1.1	0.9	0.7	2.0	1.8	1.9	3.0	2.0	4.7	9.4	7.6	4.7	12.3	18.1

المصدر: صندوق النقد الدولي

و من ناحية أخرى فان الميزان التجاري يتمتع حاليا بفائض ممتاز، حيث ارتفع من عجز قدر عام 1994 ب 0.26 مليار دولار أمريكي و 0.15 مليار دولار عام 1995 الى فائض قدره 4.08 مليار دولار ثم 5.69 مليار دولار في السنتين الموالتين على التوالي 96 و 97، ثم أنخفض هذا الفائض الى 1.5 مليار دولار سنة 1998، ثم عاود الارتفاع وبلغ كحد أقصى له أنذاك (عام 2000) قيمة 12.3 مليار دولار مقابل 9.6 مليار دولار أمريكي سنة 2001 (طبقا لبيانات بنك الجزائر) . وقد ساهم في تحقيق هذا الفائض ارتفاع عوائد المحروقات التي تشكل أكثر من 96% من عوائد الصادرات ولذلك فان ارتفاع أسعار النفط يبقى المفسر الأساسي لارتفاع عوائد الصادرات السلعية، وذلك لان صادرات المواد الأخرى تظل جد محدودة لايتعدى بضع مواد من التمور والفسفات، البقوليات، الخمر والحديد بنسبة ضعيفة.

أما بالنسبة للواردات نلاحظ اتجاه التدفقات المادية للاستيراد نحو الانخفاض ابتداء من سنة 1996 رغم السماح بقابلية تحويل الدينار والشروع في تحرير التجارة الخارجية (انخفاض الحقوق الجمركية) وتحسن الوضع المالي الخارجي نتيجة ارتفاع احتياطات الصرف وزيادة التسهيلات للحصول على العملة الصعبة، وهذا كنتيجة لاصلاح الصرف الاجنبي بتخفيض قيمة العملة الوطنية الذي نجم عنه ارتفاع أسعار الواردات من جهة، وبسبب تحرير الأسعار الداخلية وآثارها على القدرة الشرائية من جهة ثانية.

والجدول التالي يوضح تطور الصادرات والواردات السلعية للجزائر خلال الفترة المدروسة.

جدول رقم (10) تطور الميزان التجاري للجزائرالفترة
(1994-2001)⁽¹⁾ الوحدة مليار دولار امريكي .

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
19.090	12.300	3.360	1.510	5.690	4.08	0.152-	0.2	ميزان تجاري
19.09	21.650	12.320	13.820	13.820	13.174	10.248	8.899	الصادرات
9.48-	9.35-	8.96-	8.63-	8.13-	9.09-	10.4-	91.58-	واردات FOB

(1) Evolution Economique et monetaire en algerie ، Banque d Algerie ،
p. 97.rapport2001-juillet2002

7- الخصوصية واصلاح القطاع العام: ان بداية اصلاح القطاع العام خلال الازمة كانت باصدار القانون رقم 88-01 الذي أعطىالمؤسسات الاقتصادية الاستقلالية القانونية والمالية ووفر لها قدر كبير من الحرية بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرار (الغاء الوصاية الوزارية، تطبيق القواعد التجارية في أعمالها وفي التسيير، حرية تحديدأسعار منتوجاتها وأجور عمالها وامكانية القيام بالاستثمار دون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط)⁽¹⁸⁾، وامكانية اعلان حالة الافلاس والمعاقبة اذا لم تقم بتسديد التزاماتها المالية.

وفي نفس الاطار جاء القانون 88-02 ليسهل عملية الانتقال الى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التسيير المركزي البيروقراطي، وتم تطهير العديد من المؤسسات ماليا لتكييفها مع معطيات اقتصاد السوق حيث مسحت ديونها وتحولت الى التزامات على عاتق الدولة اتجاه البنوك التجارية، ولكن هذه الاجراءات واجهت صعوبات عديدة:

- استمرار تراكم خسائر المؤسسات لأنه لم تكن لها السلطة الكافية في تحريد أسعار منتوجاتها وكانت كل مرة تلجأ للبنوك التجارية لتغطية عجزها.

- ان اعادة الهيكلة لم تأخذ بعين الاعتبار الحجم الفيزيائي للمؤسسات (19).
 وخلال سنة 1994 وبالموازاة مع انطلاق برامج الإصلاح للاقتصاد الوطني حاولت السلطات معالجة هذه النقائص (وأنشئت لهذه الغاية وزارة كاملة هي وزارة اعادة الهيكلة)، ومن قبل تعرضت المؤسسات لقيود مالية صارمة بمهدف تعويدها على الاعتماد على الذات في احداث الموارد فتم تسقيف الائتمان المصرفي لـ 23 مؤسسة كبيرة عاجزة، تمثل مساهمتها الانتاجية 15 من القيمة المضافة للقطاع الصناعي وقطاع البناء. والملاحظ أن برنامج التعديل الهيكلي لعام 1995 تم تدعيمه بنصوص وأحكام كانت موجهة الى اعادة هيكلة القطاع العام الاقتصادي وتطهير البنوك التجارية، وذلك بوضع مخطط يدعى مخطط بنوك -مؤسسات تم تنفيذه بواسطة الشركات القابضة الوطنية⁽²⁰⁾ وبدعم من الخزينة العمومية والبنك المركزي والبنوك التجارية. وهذا البرنامج تم وضعه لبعث الحيوية المالية للمؤسسات العمومية الكبرى التي يمكن تأهيلها، وغلق وتصفية تلك التي لايمكن انعاشها.
 وفي هذا الاطار فان تقديرات صندوق النقد الدولي تشير الى أن حوالي 76 مؤسسة و 64 وحدة انتاج مستهتة اجراءات الغلق والتصفية، وتم تسريح أربع مئة ألف عامل نحو البطالة⁽²¹⁾، على أن يتم تطبيق نظام جديد للتأمين على البطالة يقضي بدفع منحة جزافية للعمال المسرحين، وأتخذت اجراءات من نفس الجنس بالنسبة للدواوين وشركات الخدمات العمومية.
 وطبق أول برنامج للخصوصية بمساندة من البنك الدولي في أفريل 1996، وركز أساسا على المؤسسات العامة المحلية البالغ عددها 1300 مؤسسة، ومن بين 274 مؤسسة عامة جرت خصوصية أو تصفية 117 مؤسسة بنهاية سنة

1996. وبعد بداية بطيئة نسبيا لعملية الخوصصة كلفت الشركات القابضة الإقليمية الخمسة (22) بتنفيذ عمليات تحويل الشركات الى القطاع الخاص وبحلول سنة 1998 صفيت 827 مؤسسة عامة (23)، وقد نتج عن هذه التصفيات الاستغناء عن عدد كبير من العمال بعدما كانت في سنة 1991 نصف القوة العاملة يشتغلون في القطاع العام.

وفي نهاية 1998 قدرت وزارة المالية مختلف عمليات تطهير المؤسسات

العمومية الاقتصادية بحوالي 1400 مليار دينار وهذا المبلغ يشمل:

- بمقدار ضعيف نسبيا مقارنة بالمجموع على الخسارة الناجمة عن انخفاض سعر الصرف بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية.
 - ونفقات عمليات التطهير التي سبقت مخطط بنوك - مؤسسات.
- ويمكن تقسيم مبالغ التطهير المالي للمؤسسات العمومية من طرف البنوك الحكومية كما يلي:

جدول رقم (11): عمليات التطهير المالي (مليار دينار)

المبلغ	طبيعة التطهير
35	دفع الأجور والرواتب
69	فوائد على المديونية التي أعيد شراؤها
126	تنازل الخزينة عن ديون لها تمثل قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف البنك الوطني للتنمية
239	عمليات تصفية المؤسسات (مؤسسات عمومية اقتصادية تم حلها، مؤسسات غير مستقلة ونفقات اجتماعية للمؤسسات المستقلة)
384	أموال منفقة دفعت للبنوك
542	مديونية الخزينة تجاه البنوك (مع أخذ بعين الاعتبار أقساط الدين فقط دون الفوائد)
1395	المجموع

Source abdelkrim NAAS Le Système Bancaire Algerien

وللاشارة فان مختلف عمليات التطهير المالي تمثل 50% من الناتج الداخلي الاجمالي لعام 1998 أو 7 أضعاف ميزانية التجهيز للدولة لنفس السنة. وأيضا فان سياسة التطهير للمحافظة المالية للبنوك العمومية استمرت حتى بعد انجاز برنامج التعديل الهيكلي، حيث أن بين عامي 1998-2001، فان تكلفة عمليات التطهير انتقلت من 1400 مليار دج الى 2000 مليار دج⁽²⁾.

خلاصة و توصيات

- 1- توصلت الدراسة الى أن أهم الاختلالات الهيكلية المؤثرة على الاقتصاد الجزائري ومحدودي الدخل إنما تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتزايد أزمة المديونية الخارجية التي أصبحت تلتهم 80% من حصيلة الصادرات وتدهور شروط خدمة الدين التي وصلت الى أكثر من 9.05 مليار دولار عام 1993.
- 2- أظهرت دراسة برنامج الإصلاح بالجزائر ضرورة المزج بين السياسة المالية والنقدية والتجارية لخفض عجز الميزانية، وعلاج ميزان المدفوعات، وزيادة الصادرات، وخفض معدلات التضخم وضرورة تشجيع خصوصية القطاع العام والاستثمار الاجنبي، ويتطلب نجاح برنامج الإصلاح ضرورة مراعاة البعد الاجتماعي للمواطنين والعمل على تخفيف آثار الإصلاح على محدودي الدخل، وكذلك ضرورة الإصلاح التدريجي للحد من الآثار السلبية للإصلاح.
- 3- نجم عن تطبيق سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي مجموعة من الآثار الايجابية لعل من أهمها مايلي:

أ- إنخفاض معدل التضخم الى 0.3% عام 2000 بعد أن بلغ نحو 30% سنة 1995 .

ب- تحول عجز الميزانية والمقدر ب 8.7% من الناتج الداخلي الاجمالي في بداية الاصلاح الى فائض في الميزانية قدره 2.4% من الناتج الداخلي الاجمالي عام 1997 .

ج- زيادة نسبة الاحتياطي النقدي من العملات الاجنبية الى 18 مليار دولار عام 2001 بعد مدة ثماني سنوات (1986-1993) لم يتجاوز فيها مستوى 2 مليار دولار.

د- أدى خفض أعباء الدين الى خفض عجز الميزانية العامة للدولة، وتحسن حالة ميزان المدفوعات.

هـ- نمو الناتج المحلي الاجمالي الى 4.5% عام 2000 بعد أن كان سالبا في بداية الاصلاح.

و بناء على ذلك نتقدم بمجموعة من التوصيات أهمها مايلي:

أولاً: العمل على استمرارية السياسات المؤدية الى خفض عجز الميزانية، وعجز ميزان المدفوعات وخفض معدلات التضخم، والعمل على تنمية الاسواق المالية والاعتماد على الموارد المحلية، وتشجيع الصادرات، وخفض الاستهلاك، والحد من الواردات ومطالبة الدول الدائنة بالمزيد من خفض المديونية وتحويلها الى استثمارات في داخل البلد.

ثانياً: أهمية إنتهاج سياسة الاصلاح الاقتصادي لتصحيح الاختلالات الهيكلية وفقا لما يتلاءم مع طبيعة ظروف البلد ومرعاة التدرج في تنفيذ برامج الاصلاح.

ثالثا: يتطلب تخفيف عبء الاصلاح على محدودي الدخل والفقراء ضرورة الاسراع بتنفيذ برامج الاصلاح الاجتماعي للمساهمة في توفير فرص العمل، والحد من البطالة، وتطوير برامج التأمينات والمعاشات، وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال.

الهوامش

- (1) عبد الوهاب كيرامان، الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والاصلاح الهيكلي، الملحق الثاني: تطور الديون الخارجية، بنك الجزائر ، ص. 21 .
- (2) التقرير الاستراتيجي العربي 1989 ، القاهرة 1990 ص. 354.
- (3) التقرير الاستراتيجي العربي ، مرجع سابق ، ص. 234 .
- (4) تصريح احمد بن بيتور ، وزير المالية ، جريدة الخبر ، عدد 1095 ، جوان 1994 .
- (5) عبد الوهاب كيرامان ، الملحق الاول مرجع سابق ، ص. 15
- (6) عبد الله بالوناس ، أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار اعادة الجدولة – رسالة ماجستير غير منشورة – مالية ونقود : الجزائر 1996 ص 13
- (7) دكتور / قدي عبد المجيد : التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية . دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995 (جامعة الجزائر ، اطروحة دكتوراه الدولة غير منشورة . ص. 277
- (8) Mohemed Leksaci ، substitution ، Comptes en devises ، economie vers une regulation monetaire de l economie nationale les cahiers de la reforme No5 pp 103-107.
- (9) د/ ناصر مراد : الاصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992-2003) منشورات بغداددي ، ص 98 .
- (10) Le systeme Fiscal Algerien ، Rapport de Sid Ahmed Dib ، ministere des finances 1995 . p. 09 .
- (11) ، (12) دكتور / ناصر مراد : مرجع سبق ذكره . ص 79 – ص. 110 .
- (13) تعليمة بنك الجزائر رقم 03-91 الصادرة في ماي 1991 .
- (14) كريم النشاشيبي ، تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق ، ص 110 .

(15) د/ راتول محمد ،

(16) د/ محمد راتول ، تحولات الاقتصاد الجزائري ، (مجلة بحوث اقتصادية عربية) ، ص . 07

(17) C.N.E.S Projets de rapport ، preliminary sur les effets ،
Novembre ، économiques et sociaux du P.A.S 12 eme session
1998. p . 28

(18) صالح مفتاح : النقود والسياسة النقدية ، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر . ص 199 .
(19) راتول محمد : تحولات الاقتصاد الجزائري برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساته على مستوى
المعاملات مع الخارج ، بحث منشور في العدد 23 مجلة بحوث اقتصادية عربية، ص. 8
20- الشركة القابضة أنشئت بموجب الامر 25- 95 الصادر في 25 سبتمبر 1995
وحلت محل صناديق المساهمة ، وهي شكل من أشكال الشركات تسهر على تسيير ومراقبة
الأموال العمومية التي تحوزها الدولة لدى المؤسسات العمومية .

(21) Le Systeme Bancaire Algerien (de la ، Abdelkrim NAAS ،
décolonisation à l économie de marche) Maison Neuve et Larose.

(22) ، (23) كريم النشاشيبي ، صندوق النقد الدولي وتحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق
بالجزائر ، واشنطن 1998 ، ص 132

(24) وللتذكير فان في 20 أوت 2001 تم اصدار تعليمية جديدة تحت رقم 01-04 تتعلق بتنظيم
وتسيير وخصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية لتحل محل التعليمية رقم 95-22 لعام 1995.